

27 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من مصر

لمحة عامة

١ - لقد صيغت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتعزيز ثلاث ركائز رئيسية بالتوازي، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. والهدف النهائي للمعاهدة هو القضاء التام على الأسلحة النووية، وتتوقف شروط تحقيقها الكامل على تنفيذها الكامل، إلى جانب تحقيق طابعها العالمي. فبعد خمسة وأربعين عاماً من بدء نفاذ المعاهدة، وفي أعقاب تمديداتها إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، لا يزال هذا الهدف بعيداً عن التحقيق، ولا يزال سجل التنفيذ الهزيل لتعهدات المعاهدة يتحدى مبرر وجودها، ويتطلب إجراءً لتحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة كمطلب هام لفعاليتها ومصداقيتها وتحقيق أهدافها الجماعية.

٢ - وفي هذا السياق، فقد وُضعت المعاهدة في الأصل لمدة ٢٥ عاماً كان من المتوقع خلالها أن تتخلص الدول الحائزة لأسلحة نووية من ترساناتها النووية، وتحقق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة. وقد اعتبر وضع الدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب المعاهدة على أنه وضع انتقالي. وتمثل جميع التعهدات في إطار المعاهدة مجموعة متكاملة من الالتزامات، سيسهم تنفيذها بصورة جماعية، إلى جانب المقررات ذات الصلة التي اتخذتها المؤتمرات الاستعراضية، في فعالية المعاهدة وتحقيق أهدافها.

٣ - إن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ومقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي"، واللذين اعتمدا في مؤتمر استعراض



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-06571 (A)



وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ كجزء من صفقة التمديد إلى أجل غير مسمى، قد سلط الضوء على الأساس الجوهري الذي تمثله الأهداف العالمية لترع السلاح النووي بالنسبة لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وفعاليتها، ومصداقيتها.

٤ - وعلاوة على ذلك، فإن "الخطوات العملية الثلاث عشرة" التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لكي تتخذها جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بحيث تفضي إلى نزع السلاح النووي لا تزال بلا تنفيذ، ولا تزال صالحة في سياق التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية بالقضاء على ترساناتها النووية، وتنفيذ تعهداتها بموجب المعاهدة. وفي حين أن الإجراء ٥ من خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تشير بوضوح إلى تنفيذ الدول الحائزة لأسلحة نووية للخطوات العملية الثلاث عشرة، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم في هذا الصدد حتى الآن.

٥ - فقد حددت خطة العمل لعام ٢٠١٠ إجراءات محددة يتعين على الدول الحائزة لأسلحة نووية اتخاذها لتعزيز نزع السلاح النووي، بما في ذلك الإجراءات ٢٠ و ٢١، بشأن الإبلاغ عن تدابير التنفيذ والشفافية. وإلى جانب نقاط العمل الأخرى ذات الصلة، لا تزال هذه الإجراءات في انتظار التنفيذ.

٦ - وكما هو الحال بالنسبة لكل من الركائز الرئيسية للمعاهدة، كان يتعين ربط تنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي بإحراز تقدم في الأهداف الحاكمة الأخرى، وتحديدًا عالمية المعاهدة، وهو هدف حاسم يرتبط به قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

٧ - ويعد نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عنصرين يعزز كل منهما الآخر، بحيث ستكون أهداف كل منهما ذات قيمة محدودة لو نُفذ أحدهما دون الآخر.

٨ - وعن طريق المؤتمرات التي عُقدت في أوصلو، النرويج، في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي نياريست، المكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا، النمسا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نجحت عملية العواقب الإنسانية في استرعاء اهتمام المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت آخر، إلى أن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا يزالان، ليس فقط التزاماً أساسياً للدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب المعاهدة، وإنما يمثلان أيضاً أحد المطالب العاجلة للقانون الإنساني الدولي، وأحد الإجراءات التي يتوقعها المجتمع الدولي المتحضر في القرن الحادي والعشرين.

٩ - ولذلك، فقد أقرّت حكومة مصر بقوة التفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تهدف إلى تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة بلا رجعة ضمن إطار زمني محدد، وفي ظل

تحقق وإشراف فعال ومتعدد الأطراف. وقد أشارت خطة العمل لعام ٢٠١٠ إلى الاتفاقية باعتبارها السبيل العملي لتحقيق نزع السلاح النووي، ويلزم أن يبني المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ عمله على هذا الأساس. وإذا لزم الأمر، فيمكن أن تتمثل الخطوة الأولى نحو هذا الهدف في التفاوض بشأن معاهدة لحظر صنع، وحيازة، ونقل، واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

١٠ - وفي هذا الصدد، فإنه يتعين الإبقاء على دور مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف لنزع السلاح داخل منظومة الأمم المتحدة، واستخدام هذا المؤتمر. والأمر الذي ينطوي على أهمية حاسمة هو أن مؤتمر نزع السلاح، بينما يتحرك نحو وضع صك قانوني يحظر الأسلحة النووية و/أو يسعى لإزالتها بصورة كاملة، ينبغي أن يبدأ بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بقصد استخدامها في الأسلحة النووية أو في أجهزة التفجير النووية الأخرى، أو معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه، ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن ومتفق عليه.

١١ - ولكي تسهم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في نزع السلاح النووي، ينبغي أن تغطي جميع مخزونات المواد الانشطارية القائمة، وينبغي أن تهيئ الظروف التي لن تتمكن فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية من إنتاج المزيد من هذه الأسلحة أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

الإجراءات المطلوبة من المؤتمر

ينبغي أن يستعرض المؤتمر تنفيذ تعهدات الدول الحائزة لأسلحة نووية في ميدان نزع السلاح النووي، بموجب المعاهدة، مع مراعاة التعهدات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ويبت في التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لتعهدات المعاهدة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يقوم المؤتمر بما يلي:

١ - يشير إلى تعهدات نزع السلاح النووي القائمة النابعة من المعاهدة، وكذلك التدابير ذات الصلة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي، والتي لم تنفذ بعد، ويعيد تأكيد مثل هذه التعهدات، ويسلم بأن عدم تنفيذها يقوض فعالية المعاهدة ومصداقيتها وإمكانية تحقيق عالميتها في نهاية المطاف.

- ٢ - يؤكد من جديد العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، الرأسي والأفقي على حد سواء، والذي يعزز كل منهما الآخر، مؤكداً أن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي يظل غير مستدام دون إحراز تقدم موازٍ في نزع السلاح النووي.
- ٣ - يؤكد أن تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى لم يكن متوقعاً بأي حال أن يؤدي على هذا النحو إلى تجميد عدم تنفيذ تعهدات نزع السلاح النووي القائم منذ ذلك الوقت، ويؤكد من جديد أن تنفيذ مثل هذه التعهدات لا يزال يسترشد بالصفقة الشاملة للقرار والمقررات التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، المقرر المعنون "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، والذي سلط الضوء على نزع السلاح النووي، وعالمية المعاهدة، وعدم التعاون في الميدان النووي مع الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة، باعتبارها من المبادئ الأساسية لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.
- ٤ - يؤكد من جديد أهمية تنفيذ التعهد القاطع للدول الحائزة لأسلحة نووية في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة، والتي يتعين تنفيذها بما يتسق مع مثل هذه التعهدات.
- ٥ - يلاحظ مع الأسف أن عناصر خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي لا تزال بعيدة عن التنفيذ، ويطالب بتنفيذها دون مزيد من الإبطاء.
- ٦ - يرحب بعملية العواقب الإنسانية، مؤكداً اعترافه بالطبيعة الخطرة بشكل غير مقبول، والعشوائية بصورة كاملة لأي استخدام محتمل للأسلحة النووية، سواء بقصد أو عن طريق الخطأ، ويشير إلى أن القدرة الحالية للمجتمع الدولي على مواجهة أي عواقب لاستخدام الأسلحة النووية لا تزال محدودة للغاية.
- ٧ - يعرب عن أسفه لبطء خطوات جهود نزع السلاح النووي، ويعترف بالإلحاح غير المسبوق للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، على النحو الذي تعكسه نتائج عملية العواقب الإنسانية. وإذ يدرك أن النهج التدريجي الحالي بخطى بطيئة دون إطار زمني محدد، يعرض المجتمع الدولي لمخاطر إنسانية محتملة وغير مقبولة، ولذلك فإنه يطالب جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بمواصلة نزع السلاح النووي بخطى أسرع، وعلى نطاق أكبر، وضمن إطار زمني محدد لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية.
- ٨ - يشير إلى المقررات التي اتخذتها مؤتمرات استعراضية سابقة بشأن تقليص دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن من أجل الإقلال إلى أدنى حد من خطر اللجوء في أي وقت إلى

استعمال هذه الأسلحة، وتيسير عملية إزالتها على نحو تام، ويشير إلى أن الدول الحائزة لأسلحة نووية قد حققت تقدماً ضئيلاً في هذا الصدد، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات من جانبها، بصورة فردية وجماعية، بما في ذلك في سياق التحالفات العسكرية للقضاء على ممارسات التقاسم النووي، وإدراك أن الردع النووي يتعارض مع التزاماتها بترع السلاح النووي بموجب المعاهدة، وكذلك تطلعها الشاملة. ويطالب الدول الحائزة لأسلحة نووية بالوفاء بتعهداتها في هذا المجال.

٩ - يدرك إلحاح بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية، كخطوة أولى في جهود استهلال المفاوضات في هذا المؤتمر بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تهدف إلى تحقيق إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة لا رجعة فيها ضمن إطار زمني محدد، وفي ظل تحقق وإشراك فعال ومتعدد الأطراف.

١٠ - يسلم بأهمية التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن من جانب مؤتمر نزع السلاح، والذي بينما يتحرك نحو وضع صك قانوني يحظر و/أو يسعى إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة تامة، ينبغي أن يبدأ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بقصد استخدامها في الأسلحة النووية أو في أجهزة التفجير النووية الأخرى، وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه، وهو ما يسمح ببحث جميع القضايا بصورة شاملة وفعالة.

١١ - يؤكد أنه لكي تسهم معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بشكل فعال في أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن تشمل جميع مخزونات المواد الانشطارية القائمة، ووضع مثل هذه المواد تحت ضمانات، لمنع أي إنتاج آخر للأسلحة النووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى.